

## نتائج أعمال اللجنة التحضيرية لمؤتمر المعارضة السورية في القاهرة

٢٠١٢/٦/٣٠

ثار السوريون من أجل الحرية والكرامة ومن أجل استعادة الشرعية لسلطة الشعب وبناء الدولة السورية الجديدة على قاعدة المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات لكل أبناء الوطن، بغية انتصار قيم الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، والشعب السوري الواحد، والعمل لبناء دولة مدنية ديمقراطية تعددية تؤسس لجمهورية ثانية.

وقد دفع السوريون من أجل هذا دماءً سخية وسجلوا أساطير للبطولة في كل المدن السورية، بحيث أصبحت اسمائها أيقونات إنسانية تجسد إرادة الحرية في وجه الوحشية والديكتاتورية، ولتكتب حروف كلمة حمص ودرعا وبانياس ودير الزور وادلب و حماه وكل المدن السورية من ذهب في سطور التاريخ، ولتكون أرواحهم مشاعل طريق الحرية.

تمثل هذه الدماء والتضحيات هاجساً حقيقياً يدعو لتوحيد جهود المعارضة ورؤيتها، بعد زمنٍ من التشردم والخلافات لم يفد إلا إلى استمرار السلطة القائمة وزيادة المعاناة، كي ترتقيان بمستواها وعملها بمسؤولية إلى ما تقدّمه الثورة التي يصنعها أبناء وبنات الوطن في وطننا الغالي.

اجتمعت اللجنة التحضيرية لأيام عدة، وأجرت مداورات جادة ومضنية، وتوافقت بعد مشاورات وتساويات تنطلق من الشعور بالمسؤولية، على طرح هذه النتائج على المؤتمر المنعقد في ٢-٣ تموز في القاهرة:

- مشروع وثيقة عهد وطني جامع، يشكل أساساً لتسوية تاريخية شاملة ولدستور جديد؛
- مشروع لتحية السلطة والمرحلة الانتقالية، يشكل رؤية لانتصار أهداف الثورة؛

كما تقترح اللجنة التحضيرية تشكيل لجنة متابعة تنسق بين كل أطراف المعارضة وتلتزم بتنفيذ كل ما ورد في وثيقتي ومقررات المؤتمر، الهادفة لتوحيد الرؤية السياسية تجاه جميع المستجدات. ولكي تكون الخطوة الأولى على طريق عملية التوحيد الضرورية لجهود المعارضة على جميع الأصعدة.

تتمنى اللجنة أن يناقش المؤتمر هذه النتائج مجتمعة، ويقرّونها كما مهام وصلاحيات لجنة المتابعة المشتركة، بنفس الروح الإيجابية التي سادت أعمال اللجنة وانطلاقاً من المسؤولية التاريخية المترتبة عليهم تجاه تضحيات شعبهم.

## العهد الوطني

تعاهد المؤتمر على أن يقرّ دستور جديد للبلاد مضامين هذا العهد:

- الشعب السوري شعب واحد، تأسست لحمته عبر التاريخ على المساواة التامة في المواطنة بمعزل عن الأصل أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الإثنية أو الرأي السياسي أو الدين أو المذهب، على أساس وفاق وطني شامل، شعار آباءه المؤسسين للدولة: "الدين لله والوطن للجميع". لا يجوز لأحد فرض دين أو اعتقاد على أحد، أو أن يمنع أحداً من حرية اختيار عقيدته وممارستها. النساء متساوون مع الرجال، ولا يجوز التراجع عن أي مكتسبات لحقوقهن. كما يحقّ لأيّ مواطن أن يشغل جميع المناصب في الدولة، بما فيها منصب رئيس الجمهورية، بغض النظر عن دينه أو قوميته، رجلاً كان أم امرأة. هكذا يفخر الشعب السوري بعمقه الحضاري والثقافي والديني الثري والمتنوع، مما يشكّل جزءاً صميماً من ثقافته ومجتمعه، ويبني دولته على قاعدة الوحدة في التنوع، بمشاركة مختلف مكوناته دون أيّ تمييز أو إقصاء.
- الإنسان هو غاية العلاقة بين أبناء الوطن الواحد، التي تتأسس على الالتزام بالمواثيق والعهود الدولية لحقوق الإنسان والحقوق الاجتماعية والاقتصادية، اللتان كرستهما البشرية، وضمان التمتع بهذه الحقوق للمواطنين والمقيمين على السواء.
- الشعب السوري حرّ وسيّد على أرضه ودولته وهما وحدة سياسية لا تتجزأ ولا يجوز التخلّي عن أيّ شبر فيها، بما في ذلك الجولان المحتلّ. وللشعب السوري الحقّ في النضال من أجل استعادة أراضيه المحتلة بكلّ الوسائل الممكنة.
- تشكّل الحريات الفردية والعامة والجماعية أساساً للعلاقة بين أبناء الوطن الواحد، وتكفل الدولة الحريات العامة، بما فيها حرية الحصول على المعلومة والإعلام، وتشكيل الجمعيات الأهلية والنقابات والأحزاب السياسية، وحرية الاعتقاد وممارسة الشعائر، وحرية التظاهر والإضراب السلميين. وتضع قواعداً لصون هذه الحريات من هيمنة عالم المال أو السلطة السياسية. كما تكفل الدولة السورية احترام التنوع المجتمعي ومعتقدات ومصالح وخصوصيات كل أطراف الشعب السوري، وتقرّ بالحقوق الثقافية والسياسية لكلّ مكوناته وتطلّعها للتطور والرعاية.
- يضمن الدستور إزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة ويسعى لخلق المناخ التشريعي والقانوني الذي يؤمّن تمكينها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً فيما يتفق مع كلّ المواثيق الدولية ذات الصلة.
- تقرّ الدولة السورية بوجود شعب كرديّ ضمن أبنائها، وبهويته وبحقوقه القومية المشروعة وفق العهود والمواثيق الدولية ضمن إطار وحدة الوطن السوري. ويعتبر الشعب الكردي في سورية جزءاً أصيلاً من الشعب السوري. كما تقرّ الدولة بوجود وهوية وحقوق قومية مماثلة للشعبين السرياني الأثوري والتركماني السوريين.

## اللجنة الخاصة بالإعداد لمؤتمر المعارضة السورية

- سورية هي جزء من الوطن العربي، ترتبط شعوبه بوشائج الثقافة والتاريخ والمصالح والأهداف الكبرى والمصير المشترك. وسوريا عضو مؤسس في جامعة الدول العربية، تتطلع إلى توثيق مختلف أشكال التعاون والترابط بين البلدان العربية.
- يلتزم الشعب السوري دعم الشعب الفلسطيني وحقه في إنشاء دولته الحرة السيّدة المستقلة وعاصمتها القدس، وكذلك دعم جميع الشعوب في تطّعاتها التحررية.
- تربط الشعب السوري بجميع الشعوب الإسلامية الأخرى جذور تاريخية مشتركة وقيم إنسانية مبنية على الرسالات السماوية.
- سورية جزء من المنظومة العالمية وهي عضو مؤسس في هيئة الأمم المتحدة والمنظمات المتفرّعة عنها، ولذا فهي ملتزمة بمواثيقها، وتسعى مع غيرها من دول العالم لإقامة نظام دولي بعيد عن جميع النزاعات المركزية والهيمنة والاحتلال، نظام قائم على التوازن في العلاقات وتبادل المصالح والمسؤولية المشتركة في مواجهة التحديات والأخطار العامة التي تهدّد أمن وسلام العالم.
- الشعب هو مصدر الشرعية والسيادة التي تتحقّق من خلال نظام جمهوري ديمقراطي مدنيّ تعددي، يسود فيه القانون ويقوم على المؤسسات. ولا يجوز فيه الاستئثار بالسلطة أو توريثها بأي شكل كان.
- تقوم مؤسسات الحكم في الدولة السورية على أساس الانتخابات الدورية والفصل التام بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وعلى مبدأ التداول على السلطة عبر الانتخاب السريّ والحرّ، واحترام نتائج الانتخابات التي يقرها صندوق الاقتراع مهما كانت.
- يقرّ دستور جديد أسس النظام الديمقراطي التعددي المدني، ونظام انتخابي عصريّ وعادل يضمن حق مشاركة كافة التيارات الفكرية والسياسية، ضمن قواعد تؤمّن أوسع تمثيل للشعب استقرار النظام البرلماني، وتضبط بشكلٍ دقيق الموارد المالية وإنفاق الأحزاب والجماعات السياسية.
- الجيش السوري هو المؤسسة الوطنية التي تحمي البلاد وتصون استقلالها وسيادتها على أراضيها، تحرص على الأمن القومي ولا تتدخّل في الحياة السياسية.
- تعتمد الدولة مبدأ اللامركزية الإدارية، بحيث تقوم الإدارة المحلية على مؤسسات تنفيذية تمثيلية تدير شؤون المواطنين والتنمية في المحافظات والمناطق، بهدف الوصول إلى تنمية مستدامة ومتوازنة.
- تصون الدولة الملكية الخاصة، التي لا يجوز الاستيلاء عليها إلاّ للمنفعة العامة ضمن القانون ومقابل تعويض عادل، دون أن يعاد تجييرها لمصالح خاصة.
- تصون الدولة المال العام والملكية العامة لمنفعة الشعب، وتقوم سياستها على العدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة المستدامة وإعادة توزيع الدخل والثروة عبر النظام الضريبي بين الفئات الاجتماعية وبين المناطق، وكذلك على ضمان حرية الاستثمار والمبادرة الاقتصادية وتكافؤ الفرص والأسواق ضمن ضوابط تكافح الاحتكار والمضاربات وتحمي حقوق العاملين والمستهلكين.
- تلتزم الدولة السورية بإزالة كافة أشكال الفقر والتمييز ومكافحة البطالة بهدف التشغيل الكامل الكريمة اللائق والإنصاف في الأجور، وتحقيق العدالة في توزيع الثروة الوطنية، وتحقيق التنمية المتوازنة وحماية البيئة، وتأمين الخدمات الأساسية لكل مواطن: السكن والتنظيم العمراني، ومياه الشرب النظيفة، والصرف الصحي، والكهرباء، والهاتف والانترنت، والطرق والنقل العام، والتعليم والتأهيل النوعيين، والتأمين الصحيّ الشامل ومعاشات التقاعد وتعويضات البطالة، بأسعارٍ تتناسب مع مستويات المعيشة.

## ملاح المرحلة الانتقالية

### تنحية السلطة والمرحلة الانتقالية

تعريفات: مرحلة التنحية هي مرحلة النضال والإصرار حتى تنحية بشار الأسد ورموز السلطة. والمرحلة الانتقالية هي المرحلة الفاصلة بين هذا الرحيل وبين انتخاب رئيس و برلمان على أساس دستور جديد للدولة السورية، وانبثاق حكومة تمثل البرلمان المنتخب. كلا المرحلتين تتطلبان لإتمامهما إجراءات توافقية بين قوى المعارضة على الصعيد السياسي والقانونية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك على صعيد العدالة الانتقالية.

#### ١ - مرحلة التنحية:

لن يتم الوفاء لتضحيات ومعاناة الشعب السوري من أجل الحرية والكرامة إلا عبر تنحية رموز السلطة الأساسيين، لأن وجودهم يشكل عائقاً في سبيل تشييد الدولة المدنية الديمقراطية التعددية، دولة المساواة في المواطنة والحيات، التي سيصنعها السوريون جميعهم. وسيستمر النضال من أجل هذا الهدف على الأسس التالية:

- يبدأ الحل السياسي في سورية بتنحية بشار الأسد ورموز السلطة، وضمان محاسبة المتورطين منهم في قتل السوريين.
- سيستمر الإصرار الثوري والإرادة الشعبية والثورة حتى هذا الرحيل.
- لن يأتي التغيير إلا بإرادة أيدي السوريين، من خلال غطاء عربي-دولي يحمي وحدة وسيادة واستقرار سورية، تحت رعاية الأمم المتحدة والجامعة العربية وقرارات مجلس الأمن، مع إعطاء الفرصة لخطة المبعوث المشترك، مع ضمان وضع آلية إلزامية لتنفيذها الفوري.
- ضرورة توحيد جهود المعارضة على كافة الأصعدة من أجل تحقيق هذا الرحيل بأسرع وقت ممكن.
- الدعوة إلى دعم الحراك الثوري بكافة أشكاله، وإلى توحيد قواه وقياداته.
- دعوة كافة الأطراف للعمل بأشد الحرص على حماية السلم الأهلي والوطني.

## ٢ - المرحلة الانتقالية

تبدأ هذه المرحلة عند لحظة تنحية بشار الأسد ورموز السلطة الأساسيين وتنتهي عند انتخاب مجلس تشريعي حرّ على أساس دستور دائم جديد.

### • المرجعية السياسية والقانونية

- فور تنحية بشار الأسد ورموز السلطة، تتم إقالة الحكومة وحلّ مجلس الشعب الحالي وتشكيل حكومة تسيير أعمال، بالتوافق بين قوى المعارضة السياسية والثورية، وسلطة الأمر الواقع الوطنية ومن لم تتلخّ أيديه بدماء السوريين أو بنهب المال العام، على أسس تتوافق مع وثائق ومقرّرات مؤتمر القاهرة، لحين تشكيل حكومة انتقالية.
- فور استلام حكومة تسيير الأعمال يتمّ حلّ حزب البعث والمؤسسات التابعة له وسائر الأحزاب، والتحقّظ على أملاكهم وإعادتها للدولة، على أن يسمح لأعضاء هذه التشكيلات إعادة تأسيس نفسها وفق القوانين الجديدة.
- تتمّ الدعوة إلى مؤتمر وطني واسع في دمشق يشمل كلّ القوى السياسية ومكونات المجتمع بدون استثناء، بهدف إقرار تشكيل جسم تشريعي مؤقت (هيئة عامّة للدفاع عن أهداف الثورة والانتقال الديمقراطي) وحكومة انتقالية من شخصيات مشهود لها بالكفاءة والنزاهة.
- يعمل الجسم التشريعي المؤقت على إصدار إعلان دستوري يستند إلى وثيقة العهد الوطني المقرّرة في مؤتمر القاهرة، يتضمّن وضعيّة الرئاسة في المرحلة الانتقالية، وكذلك مجلس القضاء الأعلى، ومجلس الأمن الوطني، والهيئة العليا للمحاسبة والمصالحة، والهيئة العامّة للتعويضات الاجتماعية وإعادة الإعمار. يتولّى هذا الجسم الرقابة على السلطة التنفيذية، ويصدر قوانين مؤقتة تنظّم الحياة العامّة في المرحلة الانتقالية، تشمل حريّات الإعلام والتظاهر وتشكيل الأحزاب والنقابات والجمعيات، كما يلغي المراسيم والقوانين التمييزية بحق الشعب الكردي في سوريا وأيّ طيفٍ آخر من أطياف الشعب السوري. كما يضع قانوناً انتخابياً لمجلس تأسيسي ومسودةً لدستور دائم للبلاد على أسس العهد الوطني.
- تتولّى الحكومة الانتقالية إدارة شؤون البلاد تحت رقابة الجسم التشريعي الناتج عن المؤتمر الوطني، وتعالج أولويّات إزالة الآثار الاجتماعية والعمرائية للمرحلة السابقة والنهوض بالاقتصاد الوطني.

## اللجنة الخاصة بالإعداد لمؤتمر المعارضة السورية

- خلال مدة أقصاها سنة عن تشكيله، يقوم الجسم التشريعي المؤقت والحكومة الانتقالية بالعمل على إجراء انتخاب برلمان تأسيسي يقر مشروع الدستور ويطرحه على الاستفتاء العام في مدة أقصاها ستة أشهر.
- فور انتخاب البرلمان التأسيسي، يتم حلّ الجسم التشريعي المؤقت وتشكيل حكومة جديدة على أساس الأغلبية التي نتجت عن الانتخابات.

### • المؤسسة العسكرية والأمن

- عند تنحية بشار الأسد ورموز السلطة، يتم التوقيع بين العناصر الشريفة من الجيش النظامي ممن لم تتلخخ أيديهم بدماء السوريين، وبين الجيش السوري الحر والمقاومة المسلحة على وثيقة تفاهم تنظم عمليات وقف إطلاق النار وسحب الجيش إلى ثكناته وضبط الأمن وحفظ السلم الأهلي والوطني ويتم ذلك برعاية وإشراف مجلس الأمن إذا اقتضى الأمر.
- تشكل الحكومة الانتقالية مجلساً للأمن الوطني بقيادة رئيس السلطة التنفيذية، يضم في عضويته قادة عسكريين شرفاء لم تتلخخ أيديهم بدماء السوريين ومن الجيش الحر والمقاومة المسلحة وشخصيات مدنية ذات صلة، ويخضع للقواعد التي يضعها الجسم التشريعي المؤقت.
- يتولى مجلس الأمن الوطني عمليات إعادة هيكلة القوات المسلحة والأجهزة الأمنية بعد إخضاعها لسلطته، بغية تطهير الأجهزة ممن ثبت تورطه، وحلّ الميليشيات المسلحة (الشبيحة) وسحب السلاح من المدنيين وضّم من يرغب من الثوار إلى القوات المسلحة. كما يحرص هذا المجلس على الحفاظ على السجلات والوثائق من أجل تسهيل تحقيق العدالة الانتقالية، وحماية السجون، والحفاظ على سلامة الممتلكات العامة والخاصة من أيّ عبث.

### • العدالة الانتقالية

- يتم تشكيل هيئة عامة للمحاسبة والمصالحة الوطنية، تعمل تحت إشراف الجسم التشريعي المؤقت ثم البرلمان، انطلاقاً من أسس العهد الوطني، على:
  - تحقيق العدالة لجميع الضحايا الذين تعرّضوا لانتهاكات منهجية لحقوقهم الإنسانية وإساءة المعاملة، وتعويضهم ومحاسبة الفاعلين وإيجاد آليات تعويض إضافية اجتماعية تمنع تفاقم النزاعات الاجتماعية.
  - تحقيق الشفافية في نشر وثائق وحقائق تتعلق بسلوك مرتكبي الجرائم بالإضافة إلى تجارب الضحايا.

- خلق آليات المحاسبة والشفافية ومنع حصول انتهاكات جديدة أثناء تطبيق العدالة الانتقالية واستعادة إيمان وثقة المواطنين بمؤسسات الدولة والمساهمة في تعزيز سلطة القانون والمؤسسات الديمقراطية ومشروعيتها، بغية ترسيخ بيئة خصبة لترميم الصدوع وتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة على الصعيد الوطني والمحلي.
- معالجة التأثيرات الفردية والجماعية للعنف والقمع والاستبداد وتوفير الدعم النفسي للأطفال والنساء وضحايا العنف.
- إزالة آثار السياسات السابقة، بما فيها الإجحاف بحق نازحي الجولان وأحداث الثمانينات، وانفاضة ٢٠٠٤ والمصادرات وتداعياتها، وتعويض المتضررين وإيجاد حلول عادلة للمشاكل المتراكمة.
- إزالة آثار السياسات والقوانين التمييزية والمجحفة بحق الشعب الكردي في سوريا وتداعياتها، وتعويض المتضررين وإيجاد حلول عادلة للمشاكل المتراكمة.
- تتضمن الهيئة العامة للمحاسبة والمصالحة الوطنية أصحاب اختصاصات مختلفة قانونية واجتماعية وحقوقية ونفسية وثقافية وشخصيات وطنية واجتماعية وفنية تتمتع بالمصداقية والقدرة على التأثير من أجل تنفيذ آليات العدالة الانتقالية عبر الخطوات التالية:
  - هيئة قضائية مستقلة للبت في الجرائم المرتكبة من قبل النظام وتشمل مسؤولي النظام الكبار بحيث تكون نزيهة وموضوعية وتحقق السرعة المنطقية في عمليات المحاسبة.
  - لجنة تقصي حقائق تعمل على جمع الإفادات والتحقيق في جرائم النظام أثناء الثورة وإحالتها للهيئة القضائية وتشمل القيادات العليا والصفوف الأولى من النظام.
  - لجنة تاريخية تهدف الى التحقيق في الجرائم طويلة المدى وكشف الحقائق بما يتعلق بجرائم النظام ضد الشعب السوري مثل مجزرة حماه وملف الاعتقالات السياسية والاعدامات الميدانية وملف المهجرين قسراً والمسرحين بشكل تعسفي.
  - لجان مصالحة محلية تتضمن الشخصيات الوطنية والاجتماعية المؤثرة بالاستفادة من الطبيعة المجتمعية تبدأ العمل على عمليات المصالحة الوطنية والحوار الوطني عبر وسائلها المتنوعة وتراعي في تشكيلها الخصوصيات المحلية للتركيبة المجتمعية السورية.
  - لجان تحكيم لحل النزاعات الصغيرة الاهلية الناشئة عن مرحلة الثورة فيما يتعلق بالافراد وتراعي القانون في حل القضايا الصغيرة والخلافات الاهلية وتعمل على المصالحة الوطنية.
  - تشكل الهيئة مكتباً لتخليد الذكرى يقوم بتكريم ذكرى الشهداء والمعتقلين وانشاء الصروح التذكارية من اجل التعويض المعنوي والنفسي للمجتمع.

## اللجنة الخاصة بالإعداد لمؤتمر المعارضة السورية

- ادخال مفاهيم العدالة الانتقالية ضمن العمل التربوي والمناهج المدرسية والمؤسسات الدينية والاجتماعية والثقافية.
  - اصدار عفو على بعض الجرائم الصغيرة المرتبطة بالأحداث الاخيرة.
  - فيما يتعلق بالجرائم المرتبطة بأحداث الثورة والتي تشمل الافراد والعصابات (الشبيحة ) يستمر عمل المحاكم العادية وفق القانون السوري متمشيا مع إصلاحها بالطبع في عملية النظر في هذه الجرائم مع ضمان السرعة المنطقية في البت بها وضمان حقّ كلّ المواطنين باللجوء إلى القانون والادعاء الشخصي والمحاكمة العادلة.
  - تشكيل فرق دعم نفسي واجتماعي تتبع لمكتب متخصص في الهيئة وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني المتخصصة من اجل علاج حالات الصدمة المرتبطة بكل انواع العنف الذي مورس على النساء والاطفال والمعتقلين من اجل اعادة تأهيلهم وتقديم الرعاية الصحية الضرورية والنقاها اللازمة لإعادة الدمج.
- تعمل هذه الهيئة بالتعاون مع القضاء على وضع قواعد المحاسبة والمصالحة بما يخص أعضاء السلطة السابقة والمجموعات المسلّحة (الشبيحة) وضمان حقّ جميع المواطنين في محاكمة عادلة تؤمّن حقوقهم.
  - فور تنحية بشار الأسد ورموز السلطة، يتمّ التحفّظ والحجز على أملاك أعضاء السلطة السابقة وعائلاتهم وأقاربهم المتورّطين في نهب المال العام في الداخل والخارج، كي يعالج الموضوع ضمن قواعد يضعها الجسم التشريعي المؤقت أو البرلمان، بما في ذلك الأموال المحتجزة في الخارج.

### • الوضع الاقتصادي الاجتماعي

- يتمّ تشكيل هيئة عامة للتعويضات الاجتماعية وإعادة الإعمار، تعمل تحت إشراف الجسم التشريعي المؤقت ثمّ البرلمان، انطلاقاً من أسس العهد الوطني، على:
  - إعانة المنكوبين من الأحداث الحالية، وإعادة إعمار ما تهدّم لهم من أملاك خاصة،
  - إعانة أهالي جميع الشهداء والمعتقلين والجرحى والمعاقين وتعويضهم بشكلٍ عادل.
  - إعادة النازحين والمهجّرين في الداخل والخارج وتسوية أوضاعهم؛
  - المساهمة مع الحكومة في إعادة إعمار البنى التحتيّة والمنشآت العامة المتأثّرة من الأحداث، وفي تمويل الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية العاجلة.

## اللجنة الخاصة بالإعداد لمؤتمر المعارضة السورية

- توضع تحت سلطة هذه الهيئة جميع المعونات الخارجية والدولية، بالتنسيق مع الجهات المانحة. وتصرف من مخصصاتها مخصصات هيئة المحاسبة والمصالحة الوطنية.
- مطالبة المجتمع الدولي فور تنحية بشار الأسد بإلغاء كافة العقوبات الشاملة المفروضة على سوريا ومؤسساتها، وأن يساعد على استعادة الدولة لأموال السلطة المحتجزة في الخارج.
- تعمل الحكومة الانتقالية على القيام بسياسات تعالج سريعاً خاصة:
  - إعادة إطلاق الإنتاج الاقتصادي على كافة الصعد،
  - تضخم الأسعار،
  - تأمين المواد التموينية الأساسية،
  - الفقر وتفاقمه في المناطق المتضررة من الأحداث،
  - الاحتكارات.